الجمعة,٢٤ حزيران ٢٠١١ الموافق ٢٢ رجب ١٤٣٢ هـ

طربيه في افتتاح القمة المصرفية العربية الدولية ٢٠١١:

الأزمة أضاءت على الإستثمار في الإقتصاد الحقيقي

<تحديات اليوم كبيرة، لكن فرص الغد أكبر>، بهذه العبارة توجه رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب الدكتور جوزف طربيه إلى دول المنطقة في افتتاح <القمة المصرفية العربية الدولية لعام ٢٠١١>، حيث أعلن أن <الأزمة الحالية أضاءت على الفرص الإستثمارية للأموال العربية في الإقتصاد الحقيقي، ولهذه الغاية لا بدّ من تعزيز الإستثمار بين الدول العربية، وتشجيع التجارة البينية العربية وتسهيل تدفق رؤوس الأموال والبضائع والخدمات بين الدول العربية، من أجل ضمان تنمية مستدامة وتحفيز النمو وإيجاد فرص العمل وتأمين رفاه الأجيال القادمة>·

ولم يغفل الإشارة إلى أن المنطقة العربية تتمتع بمخزون هائل من الإمكانات والموارد البشرية والطبيعية، حيث تجاوزت موجودات القطاع المصرفي العربي في نهاية العام الفائت ٣٠٠٠ مليار دولار أميركي وقاربت قاعدة الودائع ١,٥٠٠ مليار دولار في حين وصل مجموع التسليفات إلى ١،١٠٠ مليار دولار· مشدداً على <ضرورة صياغة جدول أعمال جديد تكون الإصلاحات الإقتصادية في مقدمة بنوده، مع التركيز في الوقت عينه على حاجات الشعوب ومطالبها المحقة بالتنمية المستدامة>·

وكانت بدأت امس أعمال القمة التي يعقدها اتحاد المصارف العربية في روما، حول <مستقبل منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ? تأثيرها على الاقتصاد العالمي>· وشارك في الإفتتاح رئيس اتحاد المصارف العربية عدنان يوسف، الامين العام لوزارة الخارجية الايطالية ستيفانيا كراكسي، ومجموعة من الوزراء وحكام المصارف المركزية العرب والاجانب والمؤسسات المالية العربية والاوروبية·

طربيه وألقى طربيه في افتتاح القمة، كلمة مما جاء فيها: <تشهد بعض الدول العربية اليوم مرحلة إنتقالية تحمل تحوّلات جذرية في الأنظمة السياسية نأمل أن يليها استقرار يساعد منطقتنا أن تستعيد نشاطها الاقتصادي وعافيتها· إن التحديات المرافقة لهذه التحوّلات تستدعي اتخاذ مجموعة ملحة من الاصلاحات يأتي في مقدمها: - إصلاحات سياسية تؤمّن توسيع قاعدة المشاركة والفصل بين السلطات، وصياغة سياسات تدعم التحوّل الديمقراطي وتعزّز الإصلاحات في الحكم بما يضمن الشفافية والمحاسبة·

- إصلاحات إقتصادية تضمن إرساء إطار إقتصادي للنمو المستدام والشامل، فهذا الإصلاح سوف يسرّع التحوّل إلى الإقتصادات الإنتاجية·

- إصلاحات إجتماعية تخفف عمق الهوة بين الطبقات الاجتماعية·

- إصلاحات قضائية تساهم في مكافحة الفساد وتعميم حكم القانون·

وفي هذا الإطار، إن تطور العلاقات الإقتصادية بين دول الإتحاد الأوروبي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يفرض علينا التركيز على مجالين أساسيين: دعم القطاع الخاص وإيجاد بيئة ملائمة ومؤاتية للإستثمار·

وبالعودة إلى الغليان الإجتماعي والسياسي في منطقتنا الذي يهدد إستقرار إقتصاداتنا ومصارفنا، نرى أن على هذه الأخيرة تزخيم تحركاتها ولعب دور قيادي في دعم موجة الإصلاحات الإقتصادية والإندماج الإقليمي من أجل صياغة مستقبل المنطقة· فالمصارف العربية، بإعتبارها المحرك الحقيقي للنمو والتنمية والأذرع المالية في كل بلد، هي قادرة على المساهمة الفعالة في تمويل مشاريع إعادة الإعمار والتنمية في البلدان حيث تتواجد ما من شأنه أن يشكل دعامة صلبة لإستقرار المجتمعات والجماعات المحلية· لقد أثبتت الأحداث الأخيرة أن شعوبنا تتشارك الأحلام نفسها وتنشد الحقوق والقيم الإنسانية ذاتها·